

طلب الحماية الدولية

عمل. لكننا هنا أمام جرائم ترتكب ضد الإنسانية، وجرائم حرب يقوم بها نظام ديكتاتوري ضد شعب مسالم خرج دفاعاً عن حريته وكرامته التي استبيحت على مدى عقود. فإذا كان

محامو سوريا لأجل الحرية؛ نحن نعلم أن تسهيل نظام البشير لاستقلال جنوب السودان، أياً كان الموقف من ذلك، ما كان ليُسمح به لولا معرفته بأن الأمر قد يتطور إلى تدخل عسكري دولي

أهون عند الله أن تهدم الكعبة حجراً حجراً على أن يراق دم مسلم واحد، يصبح من الطبيعي أن نفكر نحن البشر بأن كل ما تحمله مطامع الدول الأخرى، أهون علينا من آلاف الشهداء والمعتقلين والمنفيين من جراء ما يقوم به هذا النظام القمعي.

لكن المعارض ماجد حبو له وجهة نظر تختلف عن هذا الموقف الأخير، فيذهب إلى القول بأن مجلس الأمن - بالتركيبة التي هو عليها- ليس مؤسسة خيرية تخضع لاحتجاجات صاحب الحاجة، بل بالعكس تماماً. وفي الوقت الذي يجد فيه الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن لن يحتاج الأمر إلى أكثر من إخراج سياسي - إعلامي للقيام بما يرونه مناسباً لهم، بعيداً عن طموح ورغبات الشعب السوري. وإذا اقتضى الأمر فمن الممكن القفز على مجلس الأمن برمته - كما حدث في العراق - حيث كان الجيش الأمريكي والتحالف الدولي معه - قوة احتلال - حسب الوصف الأمريكي نفسه. إن قرارات مجلس الأمن في طورها السياسي العام، تشكل وثيقة أخلاقية بالعموم، لكن تحت اليد السابع فهي تشكل تدخلاً سافراً لصالح الدول العظمى. ولقد علمنا تجارب الديكتاتوريات بأنها آخر من يهتم بالشأن الوطني إذا ما تعلق الأمر باستمراريتها في السلطة، لذلك تسعى - في حال وجود مثل هكذا تهديد جدي بالبنء السابع من مجلس الأمن - إلى المساومة على كل شيء من أجل بقائها، والتجربة السودانية خير دليل على المساومة، فقد كان ثمن بقاء نظام البشير في السلطة هو تقسيم السودان! وبالمحصلة يمكن القول بكل ثقة أنه يمكن الخلاص من الديكتاتور بواسطة الخارج - أياً كان وصفه، دول أم مجلس الأمن، لكن الثمن سيكون حتماً السيادة الوطنية.

الفصل السابع سوف يجبر النظام على تنفيذه، هل هناك تجارب دولية سابقة تؤيد هذا الرأي وهل يمكن أن يضع مثل هذا القرار مستقبل سوريا رهينة بأيدي الآخرين كما يقول آخرون؟

تقول مجموعة "محامو سوريا من أجل الحرية": من حيث المبدأ لا يجبر صدور القرار تحت الفصل السابع النظام على تنفيذه، لأن صدوره تحت هذا الفصل كما أوضحت سابقاً، هو الشرط والمدخل القانوني بحسب ميثاق الأمم المتحدة للسماح لمجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية والتي من ضمنها استخدام القوة العسكرية ضد دولة ما فقط. لكن من ناحية ثانية هذا قد يدفع النظام في دولة ما إلى التفكير جيداً بمراجعة سياسته. وأقصد هنا طبعاً النظام الذي يحرص أدنى درجات الحرص على سلامة الدولة والوطن. لكن وحتى في حالتنا السورية مثلاً، فإنه قد يدفع صدور القرار على هذا النحو النظام إلى التراجع حين يتيقن بأنه سوف يواجه قوة عسكرية متفوقة عليه.

ونحن رأينا في العراق مثلاً أيام حكم صدام حسين وبالرغم من عدم تجنبه الحرب، لكنه قبل بدايتها بقليل سمح

ماجد حبو: التجربة السودانية خير دليل على المساومة، فقد كان ثمن بقاء نظام البشير في السلطة هو تقسيم السودان

بدخول المراقبين الدوليين الذين كان قد طردهم من قبل. وكان يمكن أن يتكرر الأمر في السودان، ونحن نعلم أن تسهيل نظام البشير لاستقلال جنوب السودان، أياً كان الموقف من ذلك، ما كان ليُسمح به لولا معرفته بأن الأمر قد يتطور إلى تدخل عسكري دولي. وكذلك في ليبيا في الفترة الماضية، وفي إحدى مراحل الثورة أصبح النظام الليبي هو من يطلب حوار المعارضة. وفي كلا الحالتين كانت التنازلات تأتي متأخرة. لكنها لم تكن لتحقيق بدون إدراك النظام أن صدور القرار تحت

الفصل السابع يعني النهاية. وتتابع مجموعة "محامو سوريا من أجل الحرية" أن مسألة وضع القرار السوري رهينة بيد الدول الغربية هي أمر سياسي أكثر منه مجال حقوق الإنسان والتي نرى أن علينا في العالم العربي أن نفكر فيها بشكل بعيد عن أي تعصب أيولوجي، ولا يعني ذلك غض الطرف عن المال السياسي لأي

من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر وفقاً للمادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ويحق له بناءً على أحكام المادة ٤١ أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية، ووقف جزئياً أو كلياً، ويمكن أن تصل حد قطع العلاقات الدبلوماسية.

وإذا رأى مجلس الأمن أن هذه التدابير لا تفي بالغرض جاز له وفق المادة ٤٢ ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي عن طريق القوات الجوية والبحرية والبرية.

يبدو أن هيئة الأمم المتحدة تمتلك العديد من الأدوات للضغط على النظام السوري، فهل يمكن توقع استجابته لطلب السماح بدخول المراقبين الدوليين ووسائل الإعلام في حال صدر على شكل قرار من مجلس الأمن؟

يقول المعارض السوري ماجد حبو حول ذلك أنه بالنظر إلى طبيعة النظام في سورية يجنح الاعتقاد إلى الرفض القاطع من قبله إلى مثل هكذا قرارات من مجلس الأمن، معتمداً على الذاكرة العربية في تعاملها مع مجلس الأمن وتعاطيه مع الأزمات العربية وانحيازه إلى الطرف الآخر (إسرائيل - تركيا). وبالعودة إلى مجلس الأمن الذي - كما يعرف القاضي والداني - يمثل مصالح الدول الكبرى (أمريكا - فرنسا - بريطانيا - روسيا والصين) فهي على تفاوت في مواقفها من الشأن السوري، أي لا تميل بالوقت الحاضر إلى التوافق مع تطورات الشعب السوري في توقيه إلى الحرية والكرامة والعدالة، فهي بالتالي لا تصل في مواقفها - كدول منفردة، أو جماعية - مجلس الأمن "للوصل إلى القطع الكامل مع النظام في سورية. والحال كذلك سيبقى الموقف الدولي فقط في حدود المزايدات الإعلامية ولذر الرماد على الاحتجاجات الشعبية في بلدانها. ولن يصل إلى الحد القاضي بإصدار قرار تحت البنء السابع - الذي يعطي الحق لمجلس الأمن بالتدخل العسكري عبر أعضاء، أو قسم منهم، وخصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار - الفيتو الروسي أو الصيني - المفترض!

يقول البعض أن صدور القرار تحت

أطلق مجموعة من الناشطين السوريين اسم "الحماية الدولية" على الجمعة الماضية، وشرحوا ذلك بأنه طلب دخول مراقبين دوليين ووسائل الإعلام إلى سوريا. ناقش في هذا الملف مع "محامو سوريا من أجل الحرية" ومع المعارض السوري ماجد حبو آليات عمل هيئة الأمم المتحدة لتحقيق هذا المطلب وتأثير اتخاذ القرار تحت البنء السابع.

وقبل الخوض في هذا تفاصيل هذا الحديث نود أن نورد قولاً للمفكر العربي عزمي بشارة عندما قال: هناك أناس يطالبون بتدخل حلف النيتو، أما أطالب بتدخل دمشق وحلب، فهذا أولى بنا.

عزمي بشارة: هناك أناس يطالبون بتدخل حلف النيتو، أما أنا أطالب بتدخل دمشق وحلب، فهذا أولى بنا.

إن كان إدخال مراقبين دوليين ووسائل الإعلام يحمي الممتظاهرين السلميين من آلة القتل، فما هي الآليات المتاحة أمام الأمم المتحدة للضغط على النظام السوري لتحقيق هذا المطلب؟

يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تضغط على النظام السوري للسماح بمراقبين دوليين ووسائل الإعلام ولجان تقصي الحقائق للوقوف على حقيقة الأوضاع قبل الانتقال إلى اتخاذ آليات أخرى مثل: توصية معنوية للأعضاء بقطع العلاقات الدبلوماسية أو فرض عقوبات اقتصادية. ويمكن للجمعية العامة أن تلتفت نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التي يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر حيث يمكن إصدار قرار إدانة.

من ناحية شكلية قد تبدو هذه الإجراءات معنوية حيث لا توجد قوة تجبر النظام على تنفيذها فوراً، على الأخص حين لا تلتزم باقي الأعضاء بهذه الإجراءات، لكن على المدى البعيد تشكل هذه الإجراءات أدوات ضغط، فلا يمكن لأي دولة أن تستمر بمعزل عن العالم، من حيث عدم قدرتها على تأمين حاجاتها كافة، حتى لو ادعت على المدى القريب عدم تأثرها بذلك.

إذا متى يمكن أن تصدر قرارات مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وما هي آليات تطبيقه؟

تتابع مجموعة "محامو سوريا من أجل الحرية" بالقول أنه يمكن لمجلس الأمن أن يقرر أن النزاع أو الموقف

في سورية المستقبل أمن الدولة لا دولة الأمن

وطن أم مزرعة؟؟

ليس دفاعاً عن أبو الريم مخلوف، بل لأن شعار جريدتنا هو الصدق. أبناء مسؤولين سابقين يبلعون البلد، مجد بهجت سليمان يبلع البلد. الممتلكات: لوحات كونكورد الطرقية وجريدة الوسيلة الإعلانية ومجلة ليالينا ودليل الصفحات الصفراء وجريدة بلدنا وغيرها الكثير من المجالات وكلها تحت مظلة المجموعة المتحدة UG والتي تقدر أرباحها شهرياً - قبل 15 آذار - بخمسين مليون ليرة سورية. تشكل مجموعته نسبة 40% من حجم وسائل الإعلان في سوريا، فهو الأقدر والأفهم والأجدر والمبدع والفنان في عالم الإعلان، وليس لأنه ابن رئيس فرع أمن سابق وهو الذي يقول في لوحاته الممتدة في كل أنحاء سوريا..:

أنا مع القانون

الأخرى.. لأن ما يريده السوريون في المستقبل هو أمن الدولة لا دولة الأمن التي تسلب المواطن أمانه، أي تأسيس مجتمع مدني ديمقراطي قائم على التعددية والحرية. في المستقبل يريد السوريون تفكيك الدولة الأمنية المهيمنة الآن وسحب سلطاتها اللامحدودة وإنهاء عمليات القمع والبطش، فهم لا يريدون أجهزة تتسلط على رقابهم، بل لا بد من إعادة بناء هذه الأجهزة وتغيير وظائفها لتصبح مهامها ضمان أمن الشعب لا أمن النظام، وملاحقة المجرمين لا اعتقال الأبرياء على الشبهة، في سوريا المستقبل ستخضع الأجهزة الأمنية للمراقبة والمحاسبة من قبل قضاء نزيه ومستقل، ولن تحكم الدولة القبضة البوليسية للنظام، ولن يكون هناك رقابة على الهواتف ووسائل الاتصال والبريد خارج الإذن القضائي إذا لزم الأمر، ولن يرمى أصحاب الآراء الحرة في السجون ظلماً ودون مذكرات توقيف... سوريا اليوم سجن كبير لشعبها، تحتاج كل حركة فيها لموافقة أمنية، الدراسة، والتوظيف، والسفر، وحتى إقامة حقل زفاف... بينما ينشد السوريون مستقبلاً عنوانه دولة مؤسسات يقودها القانون والشرعية، وتنتهي فيها أسطورة الأجهزة الأمنية التي لا تقهر... إنها سوريا التي نعلم بها جميعاً.

لا خوف بعد اليوم



تقارير تقارير تقارير... والنتيجة سجون مملوءة بالأبرياء.. ودولة مسخ لا تخضع لأي قانون... لذا لا عجب أن يكون من أشعل فتيل ثورة الحرية والكرامة هو الكبت الذي سببته هذه الأجهزة التي لم يسلم منها حتى الأطفال.. فأغتلناهم في فرع الامن السياسي في درعا وقلعت أظافرهم وأهاننا عائلاتهم... ولا عجب أيضاً أن يسبق مطلب إنهاء حالة الاستبداد الأمني كل المطالب السياسية

منذ وصول حافظ الأسد عام 1970 إلى سدة الحكم، احتكر السياسة، وحول سورية إلى دولة أمنية لاشريعية تدار من قبل ستة عشر جهازاً أمنياً مارسوا كل أنواع الإرهاب والتسلط، واستمر هذا النهج بعد تسلم بشار الأسد للسلطة، والذي على الرغم من مناداته باحترام القانون، لكن كل ما ورثه عن أبيه لم يكن لينفصل عن تكريس مفهوم «الدولة الأمنية».

أمن عسكري، أمن سياسي، أمن دولة، أمن جوي، الأمن المركزي، أمن القصر، أمن خارجي، حرس جمهوري، قوات خاصة... وغيرها من أسماء فروع كان يرتعد منها السوريون، لدرجة خشيتهم من إلقاء النكت، أو النظر إلى صور القائد الموزعة في كل مكان.. فهذه الأجهزة لا ترحم ولا تخضع في عملها لأي رادع أخلاقي.. ولا يعرف من مهام لها إلا القمع والإذلال حتى فرع فلسطين أو الفرع رقم 235 الذي من المفترض أن يكون متخصصاً في مكافحة التجسس الإسرائيلي بات مقبرة حقيقية للتكنيل بالمعتقلين.

أربعون عاماً.. والسوريون يعيشون في مزرعة تقوم الأجهزة الأمنية فيها بمراقبة كل شيء، وتقيّد كل حركة، حتى الأنفاس تعدها على الرعايا، بل وأكثر قامت بإفساد الجميع فبات الكل عناصر مخبرات على بعض.. في الشارع، والجامعة والمقهى.. حتى البعثات الدراسية خارج سورية لم تسلم من الأمنة..

لاءات لأجل المدنية والديمقراطية

تكن مجرد شعارات أو مظاهرات، بل كانت ثورة في داخلنا على فكرة أن هذا النظام لن يسقط بغير التدخل الخارجي أو الكفاح المسلح، ثورة على الاعتقاد بأن القوي هو من سيحكم وليس صاحب الحق، ثورة على الصورة التي رسمها النظام في أذهاننا لأبناء شعبنا، وبعد أن قطعنا كل هذا الطريق لن يثينا شيء عن الاستمرار فيه، سواء توحدت المعارضة أم لم تتوحد... سواء تحولت الأغلبية الصامتة إلى أقلية أم لم تتحول سواء ضغط المجتمع الدولي أم لم يضغط... فالشعب اليوم هو مصدر السلطات «كما يقول دستورنا» وهو - ولا أحد سواه - من سيرسم معالم سوريا الغد.

واخوتنا. فمالذي تغير منذ ذلك الحين إلى اليوم؟؟ ما الذي جعلنا نرد التصريحات في المؤتمرات الصحفية والبيانات أكثر من أغاني القاشوش وأهازيج أحياء حمص العدية؟؟

لماذا نبحث عن الرواية الأصدق لعدد ضحايا الناتو وكتائب القذافي في ليبيا، بعد أن كنا نحفظ نكات الثورة المصرية؟؟ إن الثورة الحقيقية التي قامت في سوريا لم تعد ضحايا الناتو وكتائب القذافي في ليبيا، بعد أن كنا نحفظ نكات الثورة المصرية؟؟

مثلثات

المنذس

نوجه تحية خاصة

إلى شباب مضاي الأحرار

الكل يعرف حجم المهرب عبر بلدتكم،

ولكن ما نعرفه أكثر أنكم تستحقون الاحترام والتقدير لسلميتكم.

عشر من شهر آذار عندما كنا نحول دون رد المتظاهرين على رجال الأمن هاتفين «سلمية، سلمية» يومها شعرت أن الحلم لم يعد بعيداً البتة، بل كان أقرب من عيون الأمن المملوءة بالدهشة والعجز، فهذا ما لم يحسبوا له حساباً، ومالم يختبروه سابقاً في أقبنتهم المظلمة، فنحن نطلب الموت لنهب الحياة ببلادنا

نأى النظام بنفسه عن الشارع وأوجاعه منذ الشهر الثاني على انطلاق الثورة، وأوكل إدارة الأزمة إلى مجموعة من مجرميه الذين يديرون كل تفاصيل الحياة بالسلاح، فأوغلوا في القمع ظناً منهم أنهم قادرون على كسر عزيمة السلام فينا، ما أثار حالة من الاستياء في صفوف المتظاهرين لم تعد خافية على أحد حتى ذهب البعض إلى الدعوة للحسم السريع، ناسياً أو متناسياً ما دفع أختونا دماءهم فداءً له، وهم الأحق بأن نموت على دينهم في السلمية والاستقلالية والوحدة الوطنية.

تعود بي الذكرى إلى الخامس

من قصص الثورة

في دوما؛ ثلاثة مقاعد دراسة فارغة

خلال ثلاثة أيام ودعت دوما في ريف دمشق ثلاثة من أطفالها، أدرك قائلهم أن أطفال سورية الجديدة ما عادوا أطفالا عاديين، فلم ينتظر عودتهم إلى مدارسهم.. أولهم **أحمد سلام 14 عاما** أصيب برصاص الأمن، دخلت رصاصة في رقبته لتستقر داخل فكه، قبل موته أصيب بشلل رباعي، استشهد يوم الأحد 9/11 وشيع الإثنين، حيث خرجت دوما بموكب مهيب لتشيع طفلها الأول في هذا الأسبوع ولم تكن تدرك أن هذا التشيع هو بداية تشيع قادم، فعلى عادة قاتل السوريين اليوم، العادة التي تجعل الشهيد يشيع الشهيد ليلحق به. وكما كان الشهيد الأول طفلاً، فأبى القاتل إلا أن يكون الشهيد الثاني طفلاً أيضاً.

عزت البايدي 12 عاماً المعروف ببلاغته وإتقانه للغة العربية، بكته بحرقه معلماته في المدرسة التي لن يعود إليها مرة أخرى، كان طفلاً لأمعا كما تشهد مدرسته. أصيب برصاصة دخلت رأسه لتنفجر داخله، وذلك أثناء وجوده بالصدفة قرب جامع طه بعد تشيع الطفل أحمد سلام، استشهد يوم الإثنين 2011/9/12، وشيع يوم الثلاثاء التالي، وخرجت دوما أيضاً في موكب تشيع ضخم، نساءً ورجالاً وأطفالاً، تلاه معاقبة أهل دوما بقطع للكهرباء من الساعة الثانية ظهراً لفترة تزيد على عشر ساعات.

ثالثهم **أنس الرئيس 8 أعوام**، اعتقل في ثاني أيام العيد، استشهد تحت التعذيب، أخبر الأمن أهله أنهم وجدوه مقتولاً ومرمياً في إحدى المجاري، وطلبوا منهم التوقيع على أن قتلة ابنهم مجهولين حتى يقبلوا تسليمهم جثته، تم تشييعه يوم الأربعاء 2011/9/14، ولكن بصمت وهدوء هذه المرة بعد تهديد أهله، ليتم دفنه بدون علم أهل دوما..

ليست دوما وحدها من تكلت أطفالاً بعمر الورد، بل سورية كلها فعلت ذلك، وحمزة وهاجر وثمر وعلا كلهم شهود على ذلك. وسيغيب عن يوم الأحد القادم أول يوم من العام الدراسي الجديد أكثر من مئة طفل. والأمر الأكيد هو أن غياب هؤلاء الأطفال لن يكون تسرباً من نظام التعليم الإلزامي، بل قتلًا من قبل نظام احترق السلوك الإجرامي.

عن: نساء سوريات لدعم الانتفاضة السورية



من نبض الشارع

من متظاهر: الأقلية الخائفة .. ليست خائفة من التمييز بل من المساواة بعد نجاح الثورة.

* * *

لافتة من حمص في جمعة "الحماية الدولية": التدخل الخارجي سينقل خيار الثوار الى قرار استعمار.

* * *

من صفحة المعارض فراس الأتاسي على الفيس بوك:

نبحث عن حرية لا انتقام .. ونظامكم ساقط .. فأحسنوا الختام !! !!
أراهنكم على أن معدى البرامج في تلفزيون الدنيا .. هم الأكثر ثورية وأحد أهم الفاعلين في إسقاط النظام، حبوب هلوسة الجزيرة في البداية والآن استديوهات فيها نماذج كاملة عن المدن السورية لتصوير مقاطع على أنها تظاهرات تحصل في سوريا !!

يعني لو تم تخطيطها .. أن تبرز غباء وعدم مصداقية الدنيا ... لما أنت بهذه الطريقة !!
أكيد في من وراها مؤامرة ... وثورية، أحبيكم ... يا ثورية
ويلا عالحرية

* * *

لافتة مقترحة: أنقذ المظلوم من يد الظالم، ولا تكن صغير النفس في القضاء.

سفر يشوع بن سيراخ 4:9

الدكتور البطل أحمد عبد الله حسون (دير الزور)

في العاشر من رمضان أصاب رصاص فرق الموت أحد الشباب أثناء مرور الدكتور أحمد بقرب الحدث فحاول مساعدته بما يملكه عليه ضميره الطبي، استشاط عناصر الأمن غضبا وقاموا بقطع أذنه بحربة البندقية «كنوع من التسلية لأن اختصاصه أنف حنجرة» وضربوه بقسوة ثم اعتقاله وإلى الآن لا معلومات دقيقة عن الرجل الشهم الذي كان ذنبه أنه أوفى بقسمه كطبيب.

الناشط اللاعنفي غياث مطر (26 عاماً)

من أهم نشطاء النضال اللاعنفي في سوريا، اعتقل بتاريخ 2011/9/6 مع رفيقيه يحيى ومعن شربجي وأفرج عن جثمانه الطاهر بتاريخ 2011/9/10 وعلى جسده آثار التعذيب واضحة جداً، قالو لأهله بالحرف الواحد «خدوه عملوه شاورما»، غياث من داريا البطلة وهو عضو في تنسيقيتها اقتلعت حنجرته لتخيف أهله ومن هم على دربه فما كان من أمه إلا أن أوصت رفاقه بإكمال الدرب، واختارت زوجته أن تلبس الأبيض في وداعه، لغياث طفلة لم تولد بعد، ستحرم حنو أبيها لكنها ستعيش حرة مرفوعة الرأس .

طلاب الحرية:

المقالات و المواد الواردة في كل الصفحات، تعبر بالضرورة عن آراء الجريدة وفريق عملها